اقتصاد الاندلس في عهد الخلفاء الأمويين
(139– 422هـ – 756–1031م)

م.م. أحمد محمود فاضل
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الملخص:

يستعرض هذا البحث تطور الاقتصاد الأندلسي خلال حقبة حكم الخلفاء الأمويين من عام 139–422هـ/ 756م وحتى 1031م، وذلك بدراسة البنية الاقتصادية وعوامل الازدهار والتحديات التي واجهتها الدولة الأموية في الأندلس. يبدأ البحث بتحليل البنية الاقتصادية المبنية على الزراعة والري والصناعة الحرفية والتجارة الداخلية خلال الحقبة الأولى (139–236هـ/ 756–850م)، إذ كانت هذه الركائز أساسا لنمو اقتصادي مستدام. ثم يتناول البحث عوامل ازدهار الاقتصاد بين 236–339هـ/ 850 و950م، مبرزا دور الموقع الجغرافي، والسياسة الاقتصادية الفعالة، والاستقرار الأمني والإداري في دعم النشاط الاقتصادي والتجاري. في المرحلة الأخيرة (339–422هـ/ 950–1031م)، يستعرض البحث التحديات التي شهدها الاقتصاد، والتي شملت التقلبات المناخية، التوترات السياسية والحروب الداخلية، فضلا عن الفوارق الاجتماعية وتوزيع الثروة غير العادل، والتي أدت إلى تراجع اقتصادي وانهيار الوحدة السياسية. يقدم البحث استنتاجات تؤكد أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي والسياسات الاقتصادية الحكيمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويوضح كيف تؤثر الأزمات متعددة الأبعاد على مسار تطور الدولة. ويعد هذا البحث إسهاما مهما في فهم التحولات الاقتصادية في الأندلس الأموية وأسباب تراجعها، مما يفتح المجال لدراسات مقارنة مع اقتصادات إسلامية وأوروبية أخرى في الحقبة نفسها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأندلسي، الدولة الأموية في الأندلس، الزراعة والري، الصناعة الحرفية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The economy of Andalusia during the era of the Umayyad Caliphs (139 AH - 422 AH - 756-1031 AD)

Ahmed Mahmoud Fadel
General Directorate of Salah al-Din Education

Abstract:

This research explores the development of the Andalusian economy during the reign of the Umayyad Caliphs, from 139-422 AH/756 AD to 1031 AD, by examining the economic structure, factors of prosperity, and challenges faced by the Umayyad state in Andalusia. The research begins by analyzing the economic structure built on agriculture, irrigation, crafts, and internal trade during the first period (139-236 AH/756-850 AD), as these pillars were the foundation for sustainable economic growth. The research then examines the factors that led to economic prosperity between 236-339 AH/850 and 950 AD, highlighting the role of geographical location, effective economic policy, and security and administrative stability in supporting economic and commercial activity. In the final phase (339-422 AH/950-1031 AD), the study examines the challenges the economy faced, including climate fluctuations, political tensions, and internal wars, as well as social disparities and an unequal distribution of wealth, which led to economic decline and the collapse of political unity. The study presents conclusions that emphasize the importance of political and social stability and wise economic policies in achieving economic development and explains how multidimensional crises affect the course of a state's development. This study is considered an important contribution to understanding the economic transformations in Umayyad Andalusia and the reasons for its decline, paving the way for comparative studies with other Islamic and European economies of the same period.

Keywords: Andalusian economy, Umayyad state in Andalusia, agriculture and irrigation, crafts.

المقدمة:

مثلت الأندلس في العصور الوسطى إحدى أبرز مراكز الحضارة الإسلامية، ولم يكن مجدها مقتصرا على الجوانب السياسية أو العلمية فحسب، بل شمل كذلك البعد الاقتصادي الذي كان يشكل العمود الفقري لنمو الدولة واستمرارها. ومنذ أن وطئت أقدام عبد الرحمن الداخل أرض الأندلس عام139هـ-756م، بدأ عهد جديد حمل معه إرهاصات تشييد كيان سياسي واقتصادي

مستقل، تمكن من الصمود لقرابة ثلاثة قرون، على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها.

شهدت الدولة الأموية في الأندلس نموا اقتصاديا مطردا، تجسد في انتعاش الزراعة بفضل تطور وسائل الري وتنوع المحاصيل، وتطور الصناعات اليدوية مثل: صناعة النسيج والفخار والمعادن، فضلا عن ازدهار التجارة المحلية والخارجية، ولاسيما مع شمال إفريقيا وأوروبا. وكان لهذا النشاط الاقتصادي دور بارز في دعم العمران، وتحقيق الرفاهية النسبية، وتقوية مركز الخلافة في قرطبة التي أصبحت من أكبر وأغنى مدن العالم آنذاك.

وتكمن أهمية دراسة الاقتصاد الأندلسي في هذه المرحلة في كونه أحد الدعائم التي حافظت على استقرار الدولة وأسهمت في ازدهارها الحضاري، وتبرز هذه الدراسة في أنها كيف استطاعت الدولة الأموية تحويل الأندلس من ولاية ناشئة تعاني من التمزق والاضطراب إلى قوة اقتصادية متقدمة مقارنة بغيرها من الممالك المعاصرة في أوروبا.

لكن على الرغم من مظاهر الازدهار الاقتصادي، لم تكن هذه الحقبة خالية من العقبات، إذ واجهت الدولة العديد من التحديات الاقتصادية، تمثلت في التقلبات المناخية التي أثرت على الإنتاج الزراعي، والاضطرابات السياسية والانقسامات الداخلية، فضلا عن تزايد الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع، والتي بدورها ألقت بظلالها على الاستقرار الاقتصادي في المراحل المتأخرة، ولاسيما مع بداية تفكك السلطة المركزية وظهور بوادر انهيار الخلافة في مطلع القرن الحادي عشر للميلاد.

لذا يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي للأندلس خلال حقبة حكم الخلفاء الأمويين الممتدة من عام139—هـ الى756هـ/ 756م إلى 1031م، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسة. يتناول **المبحث الأول** البنية الاقتصادية الأساسية التي قامت عليها الدولة، ويركز **المبحث الثاني** على عوامل الازدهار والنمو التي أسهمت في تقوية الاقتصاد، في حين يناقش **المبحث الثالث** أبرز التحديات والأزمات الاقتصادية التي واجهتها الدولة الأموية في مراحلها الأخيرة.

ومن خلال هذا العرض، سيتم توضيح العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة والاستقرار الاجتماعي في الأندلس، وتقديم صورة متكاملة لفهم ديناميكيات القوة والضعف في النظام الاقتصادي الأندلسي خلال هذه الحقبة المهمة من التاريخ الإسلامي.

تنبع أهمية هذا البحث من اعتبارات متعددة، يأتي في مقدمتها أن الاقتصاد يعد أحد الركائز الجوهرية التي تبنى عليها الدول والحضارات، ولا يمكن فهم التاريخ السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي لأي كيان دون الإحاطة بجوانبه الاقتصادية. وفي هذا السياق، فإن دراسة الاقتصاد الأندلسي في عهد الخلافة الأموية تمثل نافذة مهمة لفهم طبيعة التحولات التي شهدتها الأندلس خلال ثلاثة قرون من الحكم الإسلامي، إذ لم يكن الاستقرار السياسي أو التفوق العسكري وحده كافيا لتفسير استمرار هذه الدولة وازدهارها، بل إن الاقتصاد المتين والمتنوع كان عاملا حاسما في دعم بنيانها الداخلي وتعزيز مكانتها الإقليمية.

فضلا عن أن هذا البحث يسلط الضوء على مرحلة تاريخية لطالما شغلت اهتمام المؤرخين والباحثين، وهي حقبة الحكم الأموي في الأندلس، التي تجسدت فيها نماذج فريدة من التنظيم المالي والإداري، فضلا عن قدرة الدولة على استثمار مواردها الطبيعية والبشرية في سبيل تحقيق التنمية والرخاء. ومن خلال هذا البحث، سيتم استكشاف كيفية استفادة الأمويين من موقع الأندلس الجغرافي، وتفاعلهم مع الأسواق الأوروبية والمغاربية، مما ساعدهم على بناء شبكة تجارية واسعة لها امتدادات في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع كذلك في قلة الدراسات المفصلة التي تتناول الاقتصاد الأندلسي كموضوع مستقل، فكثيرا ما يتم تناوله عرضا ضمن دراسات شاملة عن التاريخ السياسي أو الحضاري. وبالتالي، فإن التركيز على الجانب الاقتصادي سيسهم في سد فراغ معرفي في الدراسات التاريخية المعاصرة، ويعزز من الرؤية الشمولية لتاريخ الأندلس.

وعلى الصعيد المقارن، فإن استعراض أوجه القوة والضعف في الاقتصاد الأندلسي خلال عهد الخلفاء الأمويين يقدم دروسا تاريخية ثمينة يمكن أن تستثمر في تحليل تجارب اقتصادية معاصرة في العالم العربي والإسلامي، ولاسيما فيما يتعلق بكيفية إدارة الموارد، ومواجهة الأزمات، وتحقيق التنمية المتوازنة على الرغم من التحديات.

رغم ما هو متداول في المصادر والمراجع عن ازدهار الأندلس في عهد الخلافة الأموية (139–422هـ/756–1031م)، إلا أن هذا الازدهار لا يمكن فهمه فهما دقيقا دون الوقوف على طبيعته الاقتصادية، وكيف تداخلت عوامل داخلية وخارجية في صنعه أو إضعافه. فضلا عن أن هذا الازدهار لم يكن مطلقا أو دائما، بل كانت هناك حقب من الركود، وأزمات اقتصادية صاحبت التغيرات السياسية أو المناخية أو الاجتماعية.

ومن هنا تنبع إشكالية هذا البحث في محاولة الإجابة عن السؤال المركزي الآتي:

كيف أسهم النظام الاقتصادي في الأندلس خلال حقبة حكم الخلفاء الأمويين (139–422هـ/756–1031م) في تحقيق الازدهار العام للدولة، وما أبرز التحديات التي واجهها هذا الاقتصاد والتي أسهمت لاحقا في تفكك الخلافة وسقوطها؟

اعتمد هذا البحث على منهجية تاريخية تحليلية تقوم على تتبع الوقائع والأحداث المتعلقة بالاقتصاد الأندلسي في حقبة حكم الخلفاء الأمويين (139–422هـ/756–1031م)، وتحليلها على وفق رؤية علمية تهدف إلى الكشف عن العلاقات السببية بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أثرت في بنية الاقتصاد وفاعليته خلال تلك الحقبة.

وقد تم استعمال المنهج التاريخي الوصفي في تتبع تطور النشاطات الاقتصادية المختلفة مثل: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والنظام المالي، بالاستناد إلى ما ورد في المصادر التاريخية الأندلسية، فضلا عن الكتب الجغرافية والرحلات والوثائق التي سجلت معالم الحياة الاقتصادية في تلك الحقبة. وتم توظيف المنهج التحليلي في تفسير تلك الظواهر، وربطها بسياقاتها السياسية والاجتماعية، وتحديد تأثيرها في استقرار الدولة أو اضطرابها.

اعتمد هذا البحث في تقسيمه الزمني إلى ثلاثة مباحث رئيسية على جملة من الأحداث السياسية والاقتصادية التي شكلت نقاط تحول في تاريخ الأندلس الأموي. فالفترة الأولى (756–850م) تبدأ مع تأسيس الإمارة الأموية في الأندلس على يد عبد الرحمن الداخل سنة 756م، وهي مرحلة وضع الأسس الاقتصادية وبناء البنية الزراعية والصناعية والتجارية في ظل الاستقرار النسبي. أما الفترة الثانية (850–950م) فتتزامن مع توسع النفوذ الأموي وازدهار الاقتصاد، خاصة في عهد عبد الرحمن الثاني (822–852م) ومن بعده، حيث نشطت التجارة وازدادت الموارد نتيجة السياسات الاقتصادية المنظمة. في حين أن الفترة الثالثة (950–1031م) تبدأ في مرحلة التحولات الكبرى مع ضعف الخلافة الأموية في أواخر عهد الحكم المستنصر بالله (ت 976م)، وما تلاها من اضطرابات سياسية وحروب أهلية (فتنة الأندلس 1009–1031م) التي انتهت بسقوط الخلافة وقيام ملوك الطوائف.

المبحث الأول

البنية الاقتصادية للأندلس الأموية (139–236هـ/ 756–850م)

في أعقاب تأسيس الإمارة الأموية على يد عبد الرحمن الداخل (756م)، اتخذت السلطة خطوات عملية لبناء جهاز إداري واقتصادي قادر على تحويل الأندلس من بقعة متفرقة إلى كيان سياسي ذي قاعدة اقتصادية متينة. كان من أوائل الإجراءات التي تميزت بها سورية الأموية الجديدة تأكيد مركزية قرطبة كعاصمة سياسية وإدارية، وبناء مرافق عمومية كمسجد قرطبة الكبير الذي بدأ تشييده في عقد 780 تقريبا (أعمال بناء ومساحات عبادة ونشاط عمراني رافقته سياسات استقرارية). (مكي، 1993، ص34)

إلى جانب البعد الرمزي والوظيفي لبناء المسجد والقصور، اتجهت الدولة منذ عهد عبد الرحمن الأول إلى استعادة وتفعيل البنى التحتية الزراعية والريية الموجودة (بعضها من عهد الرومان) وتوسيعها، فضلا عن إدخال تقنيات ري مستورة من المشرق (النواعير، السواقي، حفر الآبار وتنظيم قنوات الري). كانت هذه السياسة بمثابة قرار عملي لاستقرار الإنتاج الغذائي وإيجاد فائض يمد الخزينة والجيش. وقد وصفت المصادر التطور الري في الأندلس بأنه جزء من «الثورة الخضراء» الزراعية الإسلامية التي أدخلت محاصيل وتقنيات جديدة.

وقد تميزت هذه الحقبة بجهود واضحة في تطوير وسائل الإنتاج الزراعي وتوسيع رقعته، ولاسيما في المناطق الخصبة من وادي الحوض الكبير ووادي الحوض الصغير، وظهرت ملامح نظام ري متقدم ساعد على تنويع المحاصيل. إلى جانب ذلك، ازدهرت الصناعات الحرفية التقليدية، مثل: النسيج والدباغة وصناعة المعادن، نتيجة توافر المواد الخام وتراكم الخبرات المهنية. ونشطت حركة الأسواق الداخلية، وأقيمت شبكة من الأسواق الحضرية والريفية التي ساعدت على توزيع السلع، وربطت مختلف مناطق الأندلس اقتصاديا. (كحيلة ، 1995م، ص45.)

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل مرتكزات البنية الاقتصادية في هذه المرحلة التأسيسية، عبر تناول ثلاثة محاور أساسية:

أولا: دراسة النشاط الزراعي وأساليب الري التي استعملت خلال المدة (139–184/ 756–800م)،

وثانيا: رصد تطور الصناعات الحرفية والمهن التقليدية حتى منتصف القرن الثالث للهجرة (153–236هـ/ 770 –850م)،

وثالثا: استعراض آليات التجارة الداخلية وبنية الأسواق المحلية التي كانت تعكس الحيوية الاقتصادية للمجتمع الأندلسي.

أولا :الأسس والممارسات للزراعة والري(139–184هـ/ 756–800م)

في بدايات العهد الأموي في الأندلس، وتحديدا خلال الحقبة الممتدة من 139–184هـ/ 756م إلى 800م، كانت الزراعة تمثل الدعامة الأولى في الاقتصاد المحلي، بل إنها كانت تشكل العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدرك الأمويون منذ وقت مبكر أهمية هذا القطاع، فسعوا إلى تطويره واستثماره، مستفيدين من الظروف البيئية الفريدة التي تمتعت بها الأندلس، مثل: الخصوبة العالية في التربة، وتنوع المناخ بين الشمالي المعتدل والجنوبي شبه المداري، إلى جانب وفرة الأنهار والمجاري المائية، مثل: نهر الوادي الكبير ونهر الوادي الصغير، اللذان كان لهما الدور الحيوي في تيسير الري ونقل المحاصيل. (زكي، 1980م، ص122)

واعتمد الأمويون على إعادة إحياء ما تبقى من البنية التحتية الزراعية التي ورثوها عن الرومان والقوط، لكنهم لم يكتفوا بذلك، بل أدخلوا تحسينات مهمة في أنظمة الزراعة والري، فقاموا بتوسيع رقعة الأراضي المزروعة وذلك بسياسة منح الأراضي لمن يفلحها، مما شجع على الاستيطان في المناطق الريفية، وأسهم في انتعاش الزراعة المحلية. واتبعوا نظاما مدروسا في إدارة الموارد المائية، تمثل في شق قنوات الري الفرعية، وبناء السواقي، واستعمال النواعير والسدود الترابية، إلى جانب توظيف وسائل مائية ذكية مثل: الآبار المحفورة والأحواض والخزانات، التي كانت تجمع مياه الأمطار لاستعمالها في الفصول الجافة. وقد ساعد هذا التوظيف المتقدم للموارد المائية على تحقيق استقرار زراعي، والتمكن من زراعة أراض لم تكن قابلة للاستغلال سابقا. (عوض، 2007م، ص67)

وشهدت هذه الحقبة كذلك إدخال أنواع جديدة من المحاصيل التي نقلها المسلمون من المشرق، مثل: الأرز، وقصب السكر، والقطن، فضلا عن تعزيز زراعة محاصيل تقليدية مثل: القمح، والشعير، والزيتون، والعنب، والرمان، والتين. ولم تقتصر الزراعة على الحبوب والفواكه، بل امتدت لتشمل البقوليات والخضروات والأعشاب الطبية والعطرية، مما أوجد تنوعا زراعيا واسعا أتاح للمجتمع الأندلسي الاكتفاء الذاتي من معظم احتياجاته الغذائية. وشهدت بعض المدن الكبرى، مثل: قرطبة وإشبيلية وطليطلة، نشوء ضواح زراعية غنية تنتج ما يحتاجه سكان المدينة، وتغذي الأسواق بالسلع الطازجة والمواد الأساسية. (الشطاط، 2001م، ص54)

وكان لنظام الري الجماعي دور أساس في تنظيم العلاقة بين الفلاحين، إذ ظهرت مؤسسات محلية تشرف على توزيع المياه وتحديد أوقات السقي، مما أدى إلى تقليل النزاعات وتنظيم العملية الزراعية وفق جدول زمني مدروس. وبرزت الأوقاف الزراعية كإحدى الآليات التي ساعدت في استدامة النشاط الزراعي، فقد خصصت العديد من الأراضي الزراعية لصالح المؤسسات الدينية والتعليمية، مما شكل مصدر دخل ثابت، أسهم في تحسين أوضاع الفلاحين وتوفير الموارد للمرافق العامة. (بن موسى، 1998م، ص11)

شهدت الأندلس في الفترة ما بين 850 و950م عددا من الإجراءات والقرارات الاقتصادية المهمة التي عكست تطور الإدارة الأموية وحرصها على ضبط النشاط التجاري والزراعي. ففي عام 850م / 236هـ أمر الخليفة عبد الرحمن الثاني بتوحيد المكاييل والموازين في جميع مدن الأندلس، وذلك لضبط المعاملات التجارية ومنع الغش، كما أصدر سنة 852م / 238هـ قرارا بإنشاء حرس بحري دائم لحماية الموانئ الكبرى مثل مالقة وإشبيلية والمرية من هجمات القراصنة.(أحمد 1989م، ص 23)

ثانيا :الصناعة الحرفية والمهن التقليدية (153–236هـ/ 770–850م)

شهدت الصناعة الحرفية في الأندلس خلال الحقبة الممتدة من سنة 153هـ– 770م وحتى سنة236هـ–850م نموا ملحوظا، تزامنا مع الاستقرار السياسي النسبي الذي أرساه الحكم الأموي، ومع تصاعد الحركة العمرانية واتساع المدن، أسهم ذلك في تشجيع الحرف وتنوع المهن التقليدية. وكانت الصناعة الحرفية في هذا العصر تقوم على مهارات يدوية متوارثة، مستندة إلى تقاليد فنية عريقة، لكنها تطورت بدفع من التأثيرات القادمة من المشرق الإسلامي ومن الإرث الحضاري المحلي الذي خلفه الرومان والقوط. (القزويني، 1283م ، ص78)

وخلال العقود الأولى من القرن الثامن للميلاد، وتحديدا بعد سنة 153هـ– 770م، بدأت المدن الكبرى مثل: قرطبة، وإشبيلية، وطليطلة، ومرسية تشهد انتشارا واسعا للأنشطة الحرفية، التي تركزت في أحياء صناعية وأسواق خاصة، وكان لكل حرفة أو مهنة منطقة محددة تمارس فيها. وقد تنوعت هذه الحرف لتشمل الصناعات النسيجية، مثل: صناعة الحرير والصوف والكتان، والتي ازدهرت بشكل خاص في قرطبة التي تحولت بحلول سنة 184هـ– 800م إلى مركز مهم في إنتاج الأقمشة المزخرفة. (القزويني، 1283م ، ص78)

ونشطت صناعة المعادن في تلك الحقبة، ولاسيما في مجال صياغة الذهب والفضة، ونقش النحاس، وصناعة الأدوات المنزلية والسيوف والدروع، وكانت مدينة طليطلة، منذ أواخر القرن الثامن وحتى منتصف القرن التاسع، مشهورة بإنتاج السيوف ذات الجودة العالية، التي صدرت إلى مدن المشرق والمغرب الإسلامي. وازدهرت كذلك صناعة الفخار والخزف، التي حملت طابعا أندلسيا مميزا يمزج بين الزخرفة الإسلامية والتقنيات المحلية، وكانت إشبيلية تحديدا مركزا لهذه الصناعة بين سنتي163–236هـ/ 780م و850م. (بروفنسال ، 1994م، ص89)

ومن المهن التقليدية التي انتشرت خلال هذه الحقبة نذكر الدباغة، والنجارة، والحدادة، وصناعة الزجاج، وصناعة الجلود التي ارتبطت بالحياة اليومية والمعيشية. وقد ساعد تنوع الموارد الطبيعية في الأندلس، مثل: الأخشاب، والمعادن، والجلود، والصوف، في تعزيز هذه الصناعات وتوفير المواد الأولية اللازمة لها. (Rabbi ,1887 ,p.56)

وكانت العلاقة بين الحرفيين والدولة الأموية قائمة على نوع من الرقابة والتنظيم، إذ عينت السلطات موظفين لمراقبة جودة الإنتاج، وضبط الأسعار، وضمان نظافة الورشات ومراعاة القيم الشرعية في الإنتاج. كذلك، كانت هناك نقابات غير رسمية أو تجمعات مهنية ينتمي إليها الحرفيون، تدير شؤونهم، وتدرب المتعلمين الجدد، وتضمن انتقال المهارات بين الأجيال. (Rabbi ,1887 ,p.57)

وقد تميزت المهن التقليدية في هذه الحقبة بأن معظمها لم يكن مجرد نشاط اقتصادي فحسب، بل كان يحمل بعدا ثقافيا واجتماعيا، إذ شكل الحرفيون طبقة مهمة داخل النسيج الحضري، وأسهموا في خلق هوية مهنية ترتبط بالمدينة أو الحي. وكان بعض الصناع يتمتعون بشهرة كبيرة، وكان نتاجهم يهدى إلى الخلفاء أو يرسل كهدايا إلى الخارج، مما يدل على ما وصلت إليه الصناعات الحرفية من إتقان ورقي. (Rabbi ,1887 , p.57).

ثالثا :التجارة الداخلية والأسواق المحلية (163–236هـ/ 780 –850م)

شهدت التجارة الداخلية في الأندلس الأموية خلال الحقبة الممتدة من سنة163هـ/ 780م حتى سنة 850م ازدهارا ملحوظا، إذ مثلت التجارة عصبا اقتصاديا حيويا ربط مختلف أقاليم البلاد، وأسهم في توحيد بنيتها الاقتصادية والاجتماعية. وجاء هذا النشاط التجاري نتيجة طبيعية لاستقرار الحكم الأموي في معظم أنحاء الأندلس، إلى جانب نمو الإنتاج الزراعي والصناعي،

وتزايد الكثافة السكانية في المدن، مما وفر كميات فائضة من السلع والبضائع كانت تطرح في الأسواق المحلية وتتبادل بين الأقاليم والمناطق. (قجة، 1985م، ص98)

وفي هذه المرحلة، برزت الأسواق كمراكز اقتصادية واجتماعية، وتوزعت في المدن الكبرى مثل: قرطبة، وإشبيلية، وبلنسية، وطليطلة، وكذلك في الحواضر الإقليمية والبلدات الصغرى. وكانت هذه الأسواق تنظم يوميا في المدن الكبرى، وأسبوعيا أو دوريا في البلدات والقرى. ومنذ أوائل عقد 163هـ/ 780م، بدأ تنظيم السوق يأخذ شكلا رسميا وذلك بإشراف الدولة على تنظيمه ومراقبة الأسعار وجودة السلع، إذ كان يعين محتسب يتولى ضبط النظام داخل السوق، ويمنع الغش، ويشرف على توافر المعروض من البضائع بشكل عادل. (قجة، 1985م، ص98)

وتنوعت البضائع المعروضة في الأسواق المحلية، وشملت الحبوب، والفواكه، والخضروات، والزيوت، والتمور، والألبان، فضلا عن المنتجات الصناعية مثل: الأقمشة، والأحذية، وأدوات الزينة، والفخار، والمصنوعات المعدنية. هذا التنوع في المعروض التجاري عكس التنوع الإنتاجي في الأندلس، وأسهم في تحقيق شكل من أشكال الاكتفاء الذاتي داخل الإقليم الواحد، مع وجود حاجة للتبادل مع أقاليم أخرى بحسب نوعية الإنتاج وخصوصية التربة والمناخ. (المقرى ، 1988م، ص22)

ومنذ العقد الأخير من القرن الثامن، أي: بعد سنة173هـ/ 790م، بدأت بعض المدن الأندلسية تتحول إلى مراكز تجارية ذات إشعاع اقتصادي واسع، مثل: قرطبة التي أصبحت ملتقى للقوافل الداخلية؛ لكونها تقع على مفترق طرق بين الشمال والجنوب والشرق، مما منحها قدرة على تجميع المنتجات من مختلف الأقاليم، وتوزيعها إلى الأسواق الأخرى. وقد ساعدت شبكة الطرق التي كانت في تحسن دائم على سهولة نقل البضائع، وشملت هذه الشبكة الطرق البرية والممرات النهرية، ولاسيما نهر الوادي الكبير، الذي استعمل لنقل الحبوب والزيتون والمنتجات الثقيلة إلى داخل المدن. (أحمد، 1986م، ص90)

ومن الملاحظ أن الأسواق المحلية لم تكن مجرد فضاءات للتبادل التجاري، بل كانت كذلك مراكز لتبادل المعلومات، وتداول العملات، وإبرام العقود، حتى أنها شهدت ظهور بعض أساليب التوثيق التجارية، مثل: الكتابات على الرق، وتسجيل التعاملات في دفاتر خاصة بالتجار. وكانت العملة المستعملة هي الدينار الذهبي والدرهم الفضي، إلى جانب الفلوس النحاسية التي انتشرت في المعاملات اليومية البسيطة، وقد حافظت الدولة الأموية على استقرار قيمتها، مما شجع على ازدهار التبادل التجاري الداخلي. (الونشريسي، 1981م، ص85)

وكانت الأسواق تمثل فضاء اجتماعيا متنوعا، إذ اجتمع فيها الفلاحون، والصناع، والتجار، والعلماء، وحتى الفقهاء الذين كانوا يفتون في القضايا التجارية والشرعية. وقد عرفت بعض الأسواق بطابعها التخصصي، مثل: سوق العطارين، وسوق النحاسين، وسوق الحبوب، وسوق الثياب، وغيرها، وكان لكل سوق طابعه المعماري المميز، وفي بعضها ظهرت أولى البوادر لما سيعرف لاحقا بالأسواق المغطاة (القيساريات) (الونشريسي ، 1981م، ص85)

وفي منتصف القرن الثالث الهجري، وتحديدا سنة 860م / 246هـ، صدرت أوامر بترميم السدود القديمة وتوسيع شبكات الري في سهول الوادي الكبير، بهدف دعم الإنتاج الزراعي ومواجهة فترات الجفاف. كما شهد عام 870م / 256هـ فرض رسوم جمركية منظمة على الواردات والصادرات عبر الموانئ الأندلسية، بما يضمن للخزينة موارد ثابتة ويحمي الإنتاج المحلي. (الونشريسي، 1981م، ص86)

المبحث الثاني

عوامل ازدهار الاقتصاد الأندلسي (236–339 هـ/ 850–950م)

تمثل الحقبة الممتدة من سنة 236–339هـ /850م إلى سنة 950م مرحلة تحول نوعي في تاريخ الاقتصاد الأندلسي، إذ برزت خلالها مجموعة من العوامل المتشابكة التي أسهمت في تحقيق ازدهار اقتصادي لافت، انعكس بوضوح على تطور المدن، وانتظام النشاط الزراعي والصناعي، وازدياد حجم التبادل التجاري، سواء داخليا بين الأقاليم الأندلسية أو خارجيا مع موانئ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. (القرطبي، 1973م، ص16)

لقد شكل هذا القرن نقطة نضج اقتصادي، تزامن مع تصاعد النفوذ الأموي في الداخل، وترسيخ سلطة الدولة التي نجحت في استيعاب التحديات الاجتماعية والسياسية، وشرعت في تنفيذ سياسات اقتصادية أكثر اتساقا وتنظيما. فلم يعد الاقتصاد الأندلسي قائما على الاكتفاء الذاتي فقط، بل أصبح يتسم بالانفتاح والقدرة على إنتاج الفائض، وتصديره، وجذب التجارة الخارجية، مما يدل على تطور البنية الاقتصادية برمتها. (القرطبي، 1973م، ص16)

وفي عهد الأمير عبد الله بن محمد، تم سنة 888م / 275هـ منح إقطاعات زراعية للجنود مقابل استصلاح الأراضي البور وزراعتها، وهو ما ساهم في توسيع الرقعة المزروعة. ومع مطلع القرن الرابع الهجري، وتحديدا عام 900م / 287هـ، جرى سك العملة الذهبية والفضية بمواصفات ثابتة تضمن استقرار التعاملات النقدية داخليا وخارجيا. (ابن خلدون، 1982م، ص45)

ولا يمكن فهم هذا النمو دون الوقوف على العوامل البنيوية التي أسهمت فيه، مثل: الموقع الجغرافي المتميز للأندلس الذي جعلها همزة وصل بين الشرق والغرب، والسياسة الاقتصادية الحكيمة التي انتهجها الأمويون، فضلا عن الاستقرار الأمني والإداري الذي مهد الطريق أمام الإنتاج والتوزيع دون اضطراب. (ابن خلدون، 1982م، ص45)

ومع تولي عبد الرحمن الناصر الحكم سنة 912م / 300هـ، بدأت إصلاحات إدارية شاملة، من أبرزها إنشاء ديوان متخصص لجمع الضرائب الزراعية والتجارية وتوثيقها. كما شهد عام 940م / 328هـ خطوة مهمة تمثلت في توحيد سجلات الملكية الزراعية، الأمر الذي ساعد في تقليل النزاعات وتحسين الإنتاج. (أحمد، 1986م، ص91)

أولا :الموقع الجغرافي ودوره في تنشيط التجارة (236–287هـ/ 850–900م)

شكل الموقع الجغرافي للأندلس أحد أبرز العوامل التي أسهمت في تنشيط حركتها التجارية خلال الحقبة الممتدة بين سنة236–287هـ/ 850م وسنة 900م، إذ إن وجودها في الطرف الجنوبي الغربي من القارة الأوروبية، على امتداد سواحل طويلة مطلة على البحر المتوسط من جهة الجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي من جهة الغرب، منحها موقعا استراتيجيا فريدا جعلها ملتقى طرق بحرية وبرية تربط بين الشرق والغرب، وبين أوروبا وشمال إفريقيا. وقد أدى هذا الموقع دورا رئيسا في تعزيز الصلات التجارية مع مناطق عديدة، منها: المغرب والأقاليم الإسلامية في المشرق، إلى جانب المدن الأوروبية الواقعة على سواحل فرنسا وإيطاليا. (المراكشي، 1296م، ص313)

فمنذ منتصف القرن التاسع للميلاد، بدأت الموانئ الأندلسية مثل: مالقة، وألمرية، وقرطاجنة تشهد نشاطا متزايدا في استقبال السفن التجارية القادمة من المشرق، المحملة بالبضائع الشرقية مثل: البخور، والتوابل، والأقمشة الفاخرة، والكتب، والتي كانت تفرغ حمولتها في هذه المرافئ ليعاد توزيعها نحو داخل الأندلس أو تصدير جزء منها إلى أوروبا. وفي المقابل، كانت هذه

الموانئ تصدر المنتجات الأندلسية من الزيوت، والجلود، والمعادن، والفخار، والمنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية، مما خلق توازنا في الحركة التجارية وفتح أبوابا واسعة للربح والمبادلات الاقتصادية. (المراكشي، 1296م، ص313)

وقد ساعدت الأنهار الكبرى في الأندلس مثل: نهر الوادي الكبير (الوادي الحمر، Guadalquivir)في ربط المناطق الداخلية بالموانئ البحرية، ولاسيما مدينة قرطبة التي كانت متصلة بنهر الوادي الكبير، مما مكنها من أن تصبح مركزا اقتصاديا رئيسا يستقبل البضائع من المناطق النائية ثم يعيد تصديرها، أو توزيعها في الأسواق المحلية. وكانت القوافل التجارية البرية تنطلق من المدن الداخلية مثل: طليطلة وسرقسطة باتجاه الموانئ أو نحو الشمال عبر سلسلة جبال البرانس إلى بلاد الفرنجة، حاملة معها منتجات الأندلس المميزة. (القرطبي، 1979م، ص78)

فضلا عن أن قرب الأندلس من السواحل المغربية أعطاها قدرة على الدخول في شبكة تجارة البحر المتوسط الإسلامية، إذ كانت تربطها علاقات اقتصادية متينة بمدن المغرب مثل: سبتة وطنجة وفاس. فخلال هذه الحقبة، أي: ما بين 236–287هـ /850م و900م، نشطت القوافل التي تعبر المضيق – مضيق جبل طارق – حاملة البضائع والسلع، فضلا عن انتقال الحرفيين والتجار، مما خلق حالة من التفاعل الاقتصادي والثقافي أسهمت في تنشيط السوق الأندلسي وتوسيع شبكة التبادل التجاري. (شبارو، 1987، ص51)

واللافت في هذه المرحلة أن الدولة الأموية كانت على وعي تام بأهمية هذا الموقع الجغرافي، فعملت على تأمين الطرق التجارية البرية والبحرية، وقامت ببناء الأرصفة والمرافئ، ونظمت العمل الجمركي، وأقامت نقاط مراقبة بحرية على السواحل. كل هذه الإجراءات عززت الثقة التجارية بالأندلس، ودعت بالتجار من مختلف الجنسيات إلى التعامل مع موانئها، سواء عبر النقل المباشر أو عبر وكلاء تجاريين محليين. (شبارو، 1987، ص52)

إن الموقع الجغرافي لم يكن مجرد عامل طبيعي جامد، بل كان موردا استراتيجيا حيويا استثمرته الدولة الأموية بذكاء لدعم تجارتها الخارجية وتنشيط أسواقها الداخلية، مما جعل الأندلس بين سنتي236–287هـ/ 850م و900م منطقة عبور وتوزيع حيوية في العالم المتوسطي. (طقوش، 2010م، ص146)

ثانيا: السياسة الاقتصادية للأمويين وتوظيف الموارد (246–328هـ/860–940م)

في الحقبة الممتدة من سنة246–328هـ/ 860م إلى سنة 940م، برزت السياسة الاقتصادية التي انتهجها الأمويون في الأندلس كأحد الدعائم الأساسية في ترسيخ أسس اقتصاد قوي ومزدهر. فقد أدركت السلطة الأموية أهمية التنظيم الاقتصادي كجزء من مشروعها في بسط الاستقرار وتعزيز شرعيتها، فعملت على اعتماد سياسات اقتصادية مرنة ومتوازنة، تراعي الموارد المتوافرة، وتوظفها بطريقة تضمن تحقيق أكبر قدر من الإنتاج والتنمية.(الدليمي، 2005، ص 117)

واعتمدت هذه السياسات أولا على تحسين الإدارة المالية وتنظيم الضرائب، إذ سعت الدولة إلى جمع الخراج والجزية والعشور بطريقة منضبطة وعادلة نسبيا، مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية للمزارعين والتجار وأصحاب الحرف. وقد استعمل جانب كبير من هذه العائدات في دعم البنية التحتية الاقتصادية، مثل: شق الطرق وتأمينها، وبناء الجسور، وتطوير أنظمة الري، فضلا عن دعم المؤسسات الوقفية التي كانت تقوم بدور اقتصادي واجتماعي فاعل، مثل: توفير الخدمات للعمال والفقراء، ودعم التعليم والتدريب الحرفي. (الدليمي، 2005، ص 117)

ومن مظاهر توظيف الموارد الاقتصادية أن الأمويين عملوا على استثمار الثروات الطبيعية المتوافرة في الأندلس، ولاسيما الأراضي الزراعية الخصبة التي انتشرت في مناطق الوادي الكبير، وإشبيلية، وشرق الأندلس، إذ تم تشجيع الزراعة عبر بناء السدود والقنوات، وتنظيم توزيع المياه، بل وتبني تقنيات زراعية جديدة جلبوها من المشرق الإسلامي، مما أدى إلى رفع الإنتاج وتحقيق فائض زراعي يمكن بيعه في الأسواق المحلية أو تصديره إلى الخارج(The Literature of Al-Andalus, The Cambridge History of Arabic Literature, p. 161)

ولم تهمل السياسة الاقتصادية الجانب الصناعي، بل سعت إلى دعم الصناعات التقليدية والحرف، وذلك بتخصيص أسواق خاصة لها، وتشجيع الإنتاج الحرفي المحلي، مثل: صناعة النسيج، والدباغة، والفخار، وصناعة الأسلحة. وشهدت هذه الحقبة نموا ملحوظا في عدد الورشات الحرفية في المدن الكبرى مثل: قرطبة وطليطلة، وظهرت بوادر تنظيمات مهنية بين الحرفيين تحكمها قواعد الجودة والأسعار. (Anthony ,2004 ،p.176)

وفي مجال التجارة، قامت الدولة الأموية بتنظيم الحركة التجارية على المستويين الداخلي والخارجي، ففرضت رقابة على الأسواق، وراقبت المكاييل والموازين، وأنشأت نقاط تفتيش تجارية؛ لضمان سلامة الطرق من اللصوص وقطاع الطرق. وقد سهل ذلك انسيابية حركة السلع بين

مختلف أنحاء البلاد، وخلق بيئة مشجعة للتجارة الداخلية والخارجية. (Anthony p.177 ,2004)

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية الخارجية، فقد شجعت الدولة العلاقات التجارية مع بلاد المغرب، والمشرق، وأوروبا، وذلك بإرسال الوفود وتبادل الهدايا، وتقديم التسهيلات للتجار الأجانب. وقد ساعد هذا التوجه في تنشيط الاقتصاد الأندلسي وربطه بشبكة التجارة الدولية، مما جعله في قلب الحركة الاقتصادية لمنطقة البحر المتوسط خلال تلك الحقبة. (الدليمي، 2005، ص 118)

وبشكل عام، فإن السياسة الاقتصادية للأمويين بين سنتي246–328هـ/ 860م و940م اتسمت بالانفتاح والواقعية والاعتماد على التخطيط، وقد نجحت في تحويل الاقتصاد الأندلسي من اقتصاد يعتمد على الموارد المحلية فقط إلى اقتصاد ديناميكي متعدد المصادر، يوظف موارده الزراعية والبشرية والمعدنية بفعالية، ويسهم في استقرار الدولة وتوسع نفوذها.

ثالثا: دور الاستقرار الأمني والإداري في نمو الاقتصاد (266–339هـ/880–950م)

شكل الاستقرار الأمني والإداري في الأندلس خلال الحقبة الممتدة من سنة266–339هـ/ 880م إلى سنة 950م عنصرا أساسا في ازدهار الحياة الاقتصادية، إذ إن الاقتصاد – بطبيعته – لا ينمو إلا في بيئة مستقرة، حيث يشعر الفرد بالأمان على حياته وممتلكاته، وتكفل حقوق التجار، والمزارعين، والحرفيين في ممارسة نشاطاتهم دون خوف من اضطرابات أو مصادرة أو نهب. وقد أدرك الأمويون هذه الحقيقة، فعملوا على ترسيخ دعائم الأمن الداخلي، وفرض سيطرة إدارية فاعلة، الأمر الذي أفسح المجال أمام تحرك رؤوس الأموال وتوسع شبكة التبادل التجاري والاقتصادي داخل الأندلس وخارجها. (Barrucand, 2002, p. 61)

ففي أواخر القرن التاسع للميلاد، وبالتحديد منذ سنة266هـ– 880م، بدأت الدولة الأموية – بعد تجاوزها بعض الاضطرابات السياسية في أطراف البلاد – بتعزيز جهازها الأمني، فتم توزيع القوى العسكرية على الطرق التجارية ومداخل المدن، وتأمين القوافل، ومكافحة ظاهرة قطاع الطرق، وأنشئت حاميات عسكرية في المناطق الحساسة والمعابر الجبلية، مما مكن الحركة

التجارية من الانتظام وقلل من حجم الخسائر التي كانت تتعرض لها القوافل. هذا الأمن شجع كبار التجار والمزارعين والمستثمرين المحليين على توسيع أعمالهم، وزيادة إنتاجهم دون خوف من غارات أو مصادرة. (Lévi, 1950, p.72–74)

وعلى المستوى الإداري، شهدت هذه الحقبة تحسنا ملحوظا في تنظيم الدولة للمؤسسات الاقتصادية، فقد تم تقسيم البلاد إلى ولايات إدارية خاضعة لرقابة مباشرة من قرطبة، مع تعيين موظفين متخصصين في الإشراف على الأسواق، وتنظيم الضرائب، وضبط حركة التبادل، بما في ذلك الحسبة التي تولت مراقبة الأسعار والجودة والنزاهة في المعاملات التجارية. وكان هذا الانضباط الإداري عاملا في كسب ثقة السكان، أسهم في تقليل الفساد والاحتكار، مما زاد من استقرار الأسواق وتنوعها. (Lévi, 1950, p.72–74)

أما من حيث البنية الاجتماعية، فقد ساعد الاستقرار على جذب الكفاءات والعلماء من أنحاء العالم الإسلامي، ولاسيما من المشرق والمغرب، إذ وفد عدد من الفقهاء والعلماء والمهندسين والمزارعين ممن أسهموا في تحسين الإنتاج الزراعي، وتطوير الحرف والصناعات، ونشر نظم الحساب والقياس. وقد تولت الدولة توفير المناخ المناسب لهذه النخب، وذلك بتوفير الأمان، وإعفائهم أحيانا من بعض الرسوم، ومنحهم الأراضي والمخصصات. (الدليمي، 2005، ص 113)

ولم يكن أثر الاستقرار الأمني مقتصرا على داخل البلاد، بل امتد إلى العلاقات الخارجية، إذ أصبحت الأندلس مقصدا مفضلا للتجار الأجانب، ولاسيما من مدن البحر المتوسط، مثل: جنوة والبندقية ومرسيليا، الذين وجدوا في الأندلس شريكا تجاريا ذا مصداقية ومؤسسات حكومية تضمن الحقوق وتنظم المعاملات. وقد انعكس هذا التفاعل في نمو الموانئ وتوسيع حجم التجارة الدولية، مما زاد من الموارد المالية للدولة، ومكنها من دعم المشاريع الكبرى في الزراعة والصناعة والتعليم. (ابن كردبوس، 1215م ،ص45)

وفي المجمل، فإن المرحلة ما بين266–339هـ/ 880م و950م كانت من أزهى حقب الازدهار الاقتصادي في الأندلس، نتيجة تلاقي عاملين حاسمين: الأمن والاستقرار الإداري. فقد أدى هذا الاستقرار إلى إطلاق قدرات المجتمع الاقتصادية، وشجع على التخطيط طويل الأمد، وأرسى قاعدة متينة للازدهار الذي ستعرفه الأندلس في القرن العاشر للميلاد، في عهد عبد الرحمن الناصر.

المبحث الثالث

التحديات الاقتصادية في الأندلس الأموية(339-422هـ/ 950 -1031م)

على الرغم مما شهدته الأندلس في ظل الدولة الأموية من مراحل ازدهار اقتصادي لافت، ولاسيما خلال النصف الثاني من القرن التاسع والنصف الأول من القرن العاشر للميلاد، فإن هذه الطفرة لم تكن بمنأى عن التراجع والتعثر في حقب لاحقة. ففي المرحلة الممتدة بين عامي339-422هـ/ 950م و1031م، بدأت تظهر جملة من التحديات التي تركت أثرا بالغا على البنية الاقتصادية، وأثقلت كاهل الدولة والمجتمع على حد سواء، ومهدت في نهاية المطاف لانهيار الخلافة الأموية الأندلسية. (عبد المنعم ، 1984، ص34)

لقد جاءت هذه المرحلة بعد بلوغ الدولة ذروتها في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، وخلفه الحكم المستنصر، إذ وصل الاقتصاد إلى مستويات غير مسبوقة من التنظيم والإنتاج والتجارة. لكن مع مرور الوقت، بدأت تتراكم عوامل داخلية وخارجية، بيئية وسياسية واجتماعية، أسهمت في خلخلة هذه البنية، وأدت إلى تراجع في العديد من القطاعات الحيوية. (بن خالد 1997، ص122)

وأول هذه التحديات تمثل في التغيرات المناخية غير المألوفة، والتي بدأت تفرض نفسها على المشهد الزراعي منذ منتصف القرن العاشر للميلاد، مسببة نقصا في المحاصيل، واضطرابات في سلاسل الإنتاج الغذائي، مما أثر بشكل مباشر على الريف والأسواق على السواء. تزامن هذا الاضطراب المناخي مع توتر سياسي متصاعد، بدأ منذ وفاة الحكم المستنصر سنة366هـ-976م، وتفاقم في ظل الوصاية ثم الفتن الداخلية التي مزقت وحدة الدولة، وأضعفت سيطرتها على الأقاليم، مما أدى إلى اضطراب الأمن وتراجع النشاط التجاري والحرفي في كثير من المناطق. (عبد المنعم، 1984، ص35)

وشكلت الفوارق الطبقية والاجتماعية تحديا متفاقما خلال هذه الحقبة، إذ أدى تراكم الثروة في يد طبقات محدودة من القادة العسكريين، والإداريين الكبار، والمقربين من السلطة، إلى تهميش طبقات واسعة من الفلاحين، والصناع، والحرفيين، الذين فقدوا الحوافز على الإنتاج والعمل، وازداد شعورهم بعدم العدالة الاجتماعية، مما انعكس سلبا على البنية الاقتصادية وعلى مستوى الثقة بالنظام السياسي والاقتصادي القائم. (أبي الزرع، 1999م، ص67)

وفي هذا المبحث، سنسلط الضوء على أبرز هذه التحديات، ونفكك أسبابها ومظاهرها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على اقتصاد الأندلس في أواخر الدولة الأموية، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسة: أثر التقلبات المناخية على الزراعة، ودور الاضطرابات السياسية والعسكرية في إضعاف النشاط الاقتصادي، وأخيرا، مسألة الفوارق الطبقية وتوزيع الثروة، بوصفها تجليات لأزمة أعمق بدأت تنخر في جسم الدولة حتى لحظة سقوط الخلافة عام422هـ-1031م.

أولا: التقلبات المناخية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي(339-390هـ/950-1000م)

شهدت الأندلس خلال النصف الثاني من القرن العاشر للميلاد، تحديدا بين سنتي 950 و1000م، سلسلة من التغيرات المناخية غير المألوفة التي تركت آثارا مباشرة وسلبية على القطاع الزراعي، وهو أحد أعمدة الاقتصاد الأندلسي في تلك الحقبة. إذ اعتمدت الدولة اعتمادا كبيرا على الإنتاج الزراعي ليس فقط في توفير الغذاء للسكان، وإنما كذلك في دعم الخزينة العامة وذلك بالضرائب المفروضة على المحاصيل والأراضي، وفي تعزيز التجارة الداخلية والخارجية، ولاسيما تجارة الحبوب والزيتون والعنب والفاكهة التي اشتهرت بها أراضي الأندلس الخصبة. (خلف، 2003، ص22)

غير أن التغيرات المناخية التي بدأت تظهر منذ منتصف القرن العاشر، مثل: شح الأمطار في بعض السنوات، ووقوع حقب جفاف طويلة، وانخفاض منسوب الأنهار الموسمية، أثرت بعمق على استقرار النظام الزراعي. فقد تراجعت القدرة الإنتاجية للأراضي، وقلت خصوبة التربة في بعض المناطق نتيجة نقص المياه، وواجه الفلاحون صعوبات متزايدة في ري محاصيلهم على الرغم من تطور شبكات الري والقنوات. وحدثت بعض الفيضانات المفاجئة في مواسم أخرى نتيجة أمطار غزيرة ومركزة في أوقات قصيرة، مما أدى إلى إتلاف المحاصيل وتآكل بعض الأراضي الزراعية القريبة من الأودية. (خلف، 2003، ص23)

وانعكست هذه التحولات في تغيرات واضحة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، إذ شهدت الأسواق ارتفاعا ملحوظا في أسعار القمح والشعير والزيت، مما أثر على القوة الشرائية للطبقات الفقيرة في المدن والريف. وازداد اعتماد الدولة على استيراد بعض المواد الغذائية من الخارج، فشكل ذلك عبئا اقتصاديا إضافيا في ظل اضطرابات أخرى كانت تلوح في الأفق السياسي.

ومن ناحية أخرى، دفعت هذه الظروف المناخية الكثير من الفلاحين إلى النزوح من القرى المتضررة نحو المدن الكبرى مثل: قرطبة وإشبيلية وغرناطة بحثا عن مصادر بديلة للرزق، مما أدى إلى اضطراب في التوازن السكاني بين الريف والحضر، وإلى تراجع في حجم القوى العاملة الزراعية، وبالتالي تقليص حجم الإنتاج الكلي للأراضي المزروعة. (خلف، 2003، ص23)

ولم يكن الضرر محصورا في الزراعة فقط، بل امتد إلى الصناعات المرتبطة بها، مثل: معاصر الزيتون، ومصانع النبيذ، وتجفيف الفواكه، إذ انخفضت كميات المواد الخام المتوافرة لتلك الصناعات، مما تسبب في تراجع نشاطها أيضا. (خلف، 2003، ص24)

إن هذه التقلبات المناخية وما رافقها من أزمات اقتصادية تمثل عاملا بيئيا موضوعيا، لا يمكن تحميل الدولة كامل المسؤولية عنه، لكنه في الوقت ذاته كشف مدى هشاشة بعض البنى الزراعية، وغياب المرونة الكافية لدى الدولة والمجتمع لمواجهة التغيرات المفاجئة. وقد مهد هذا الواقع، مع غيره من العوامل، لانكماش اقتصادي تدريجي في الأندلس في نهايات القرن العاشر، كان من الصعب احتواؤه دون إصلاحات شاملة.(علي، 1987م، ص78)

ثانيا :التوترات السياسية والحروب الداخلية (365–422هـ/ 975–1031م)

في الحقبة الممتدة من عام365هـ– 975م وحتى سقوط الخلافة الأموية في422هـ–1031م، شهدت الأندلس أجواء سياسية متوترة جدا، تميزت بصراعات داخلية وحروب أهلية مزقت وحدة الدولة وأثرت بشكل بالغ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. بعد وفاة الخليفة المستنصر في عام366هـ 976م، دخلت الدولة في دوامة من الصراعات على السلطة بين مختلف القوى السياسية والعسكرية، مما أدى إلى ضعف السلطة المركزية وفقدانها السيطرة الكاملة على الأقاليم والأطراف. (عباسي، 2000م، ص45)

شهدت الأندلس خلال الفترة الممتدة من 950 إلى 1031م تطورات اقتصادية مهمة ارتبطت مباشرة بقرارات الخلفاء الأمويين في قرطبة. ففي عهد عبد الرحمن الناصر، وتحديدا سنة 955م / 344هـ، صدر أمر بتوسيع ميناء المرية وتحويله إلى مركز رئيسي لتصدير المنتجات الزراعية والصناعية، وخاصة المنسوجات الحريرية والزيت. كما أمر سنة 960م / 349هـ بإنشاء دار لصناعة السفن في إشبيلية لتعزيز الأسطول التجاري والعسكري.

وكانت هذه التوترات السياسية مدفوعة بطموحات عدد من الأمراء والولاة الذين استغلوا تراجع سلطة الخلافة المركزية للسيطرة على مناطق واسعة، وشهدت الساحة الأندلسية نزاعات بين العائلات الحاكمة والقيادات العسكرية المتنافسة، وامتدت الصراعات إلى حد الصدامات المسلحة المفتوحة داخل المدن وبين مختلف القبائل والعشائر التي كانت تشكل جزءا من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للأندلس.(عباسي، 2000م، ص46)

وكان لهذه الحروب الداخلية أثر مدمر على الاقتصاد، إذ تعطلت الأنشطة التجارية؛ بسبب عدم الأمان على الطرق والموانئ، وتأثرت الإنتاجية الزراعية والحرفية؛ بسبب نزوح السكان وتهجير الفلاحين والحرفيين من مناطق النزاع. ولم يكن الاستقرار الأمني في المدن الكبرى مثل: قرطبة وإشبيلية وغرناطة بمعزل عن هذه الاضطرابات، إذ كانت هذه المراكز تعاني من الاضطرابات المستمرة التي عطلت إدارة الأسواق وعرقلت تحصيل الضرائب الضرورية لتمويل الدولة وخدماتها.(عباسي، 2000م، ص46)

ومع تولي الحكم المستنصر سنة 961م / 350هـ، أنشئ ديوان خاص للتجارة البحرية عام 965م / 354هـ لتنظيم حركة السفن وتحصيل الرسوم الجمركية، كما أمر بإعفاء التجار المسلمين القادمين من المشرق من بعض الضرائب لتشجيع التبادل التجاري. وفي عام 970م / 359هـ، تم إصدار مرسوم بتطوير طرق القوافل البرية بين قرطبة وبلنسية لتعزيز التجارة الداخلية.(عباسي، 2000م، ص46)

ثالثا: الفوارق الاجتماعية وتوزيع الثروة (370–422هـ/ 980–1031م)

شهدت الأندلس الأموية في الحقبة الممتدة من عام370هـ– 980م وحتى سقوط الخلافة في422هـ– 1031م تصاعدا ملحوظا في الفوارق الاجتماعية وتفاوت توزيع الثروة بين طبقات المجتمع المختلفة، وهو عامل أساس أسهم في تعميق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الدولة في نهايات حكمها. فقد تركزت الثروة بشكل كبير في أيدي الطبقة الحاكمة من الخلفاء والأمراء وكبار المسؤولين العسكريين والإداريين، في حين عانى غالبية الفلاحين والحرفيين والطبقات العاملة من تدهور في مستويات معيشتهم وزيادة الفقر والحرمان. (الرومي، 1977م، ص54)

وكان تركيز الثروة في يد قلة قليلة من النخبة الاقتصادية والسياسية يؤدي إلى إضعاف الطبقة الوسطى التي كانت تمثل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي، إذ قلت الفرص أمام الفلاحين

والحرفيين للتوسع في إنتاجهم أو تحسين أوضاعهم، فضلا عن أن ارتفاع الضرائب والرسوم التي فرضت عليهم لتغطية نفقات الدولة والحروب الداخلية زاد من معاناتهم، مما دعا الكثيرين إلى التخلي عن أراضيهم والهجرة نحو المدن، الأمر الذي تسبب في اختلال التوازن السكاني وتكدس الفقراء في المناطق الحضرية، مع ما يصاحب ذلك من مشاكل اجتماعية وصحية واقتصادية(الرومي، 1977م، ص55)

أما في فترة حكم الحاجب المنصور (978–1002م)، فقد اتخذ قرارات ذات بعد اقتصادي وأمني، أبرزها إصلاح القلاع المحيطة بالمناطق الزراعية في وادي الحجارة عام 980م / 369هـ لحماية الفلاحين من الغارات، وفرض ضريبة خاصة على صادرات المعادن الثمينة عام 985م / 374هـ لزيادة إيرادات الدولة. (الرومي، 1977م، ص55)

ومن الناحية الاقتصادية، فإن سوء توزيع الثروة أدى إلى تراجع الطلب المحلي على السلع والخدمات، إذ إن الشرائح الواسعة من السكان لم تكن تملك القدرة المالية للمشاركة في الأسواق، مما انعكس سلبا على الإنتاجية العامة والاقتصاد الكلي. فضلا عن أن الاحتكار الاقتصادي من قبل النخبة قلل من فرص المنافسة وعرقل الابتكار الاقتصادي، وجعل الاقتصاد الأندلسي أقل قدرة على التكيف مع التحديات التي واجهها في تلك الحقبة. (الرومي، 1977م، ص55)

وفي أواخر الدولة الأموية، ومع تفكك السلطة المركزية بعد سنة 1009م / 399هـ، اتخذ بعض الخلفاء المتعاقبين إجراءات مالية طارئة لمواجهة الأزمات، منها بيع ممتلكات القصر لسد العجز ودفع رواتب الجند عام 1013م / 403هـ، ورفع بعض الرسوم الجمركية عام 1025م / 416هـ لتعويض النقص في الخزينة. وانتهت هذه المرحلة سنة 1031م / 422هـ مع سقوط الخلافة الأموية وقيام ممالك الطوائف، مما غير البنية الاقتصادية والسياسية للأندلس. (عباسي، 2000م، ص86)

الخاتمة:

يتبين من خلال البحث أن الاقتصاد الأندلسي خلال فترة حكم الخلفاء الأمويين (139–422هـ / 756–1031م) مر بمراحل متباينة من الازدهار والتراجع، تأثر فيها بعوامل داخلية وخارجية متعددة. فقد انطلق هذا الاقتصاد من قاعدة قوية اعتمدت على زراعة متقدمة، وصناعات حرفية مزدهرة، ونشاط تجاري واسع، مدعوما بالموقع الجغرافي الاستراتيجي والسياسات الاقتصادية الرشيدة. غير أن أواخر هذه الحقبة شهدت تدهورا ملحوظا نتيجة لعوامل عدة، من بينها التقلبات المناخية، والانقسامات السياسية الداخلية، وتفاقم الفوارق الاجتماعية، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي وانهيار الوحدة السياسية للدولة. وتبرز دراسة هذه المرحلة التاريخية الدور المحوري للاستقرار السياسي والاجتماعي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوضح مدى تأثير ترابط العوامل المختلفة في تحديد مسار الاقتصاد الوطني.

الاستنتاجات:

1. أسهم الموقع الجغرافي للأندلس في تعزيز التجارة وتنشيط الاقتصاد بين القرنين الثامن والعاشر للميلاد، مما جعلها نقطة التقاء مهمة بين أوروبا، وأفريقيا، وآسيا.
2. كانت الزراعة والري من الركائز الأساسية التي قامت عليها البنية الاقتصادية في الأندلس الأموية، وأسهمت في تحقيق الاكتفاء الغذائي وتوفير فائض للتصدير في المراحل المبكرة من الحكم.
3. أدت الصناعة الحرفية والمهن التقليدية دورا مهما في دعم الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل لطبقات واسعة من السكان، ولاسيما في الحقبة ما بين153–236هـ/ 770 و850م.
4. عانى الاقتصاد الأندلسي في نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر من تأثير التقلبات المناخية التي أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وزيادة الضغوط على الموارد المائية.
5. أدت التوترات السياسية والحروب الداخلية المتكررة بين365–422هـ/ 975 و1031م إلى تفكك الدولة، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما حد من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية.

6. تفاقمت الفوارق الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل غير عادل خلال الحقبة الأخيرة من حكم الأمويين، مما أدى إلى انعدام العدالة الاقتصادية وزيادة الاحتقان بين الطبقات الاجتماعية.
7. إن عوامل الاستقرار الأمني والإداري والسياسة الاقتصادية الحكيمة التي اتبعها الخلفاء في الحقبة من236–339هـ/ 850 إلى 950م كانت من أهم أسباب ازدهار الاقتصاد الأندلسي قبل انحداره في العقود التالية.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1. ابن أبي الزرع، أبو الحسن (ت. القرن 8هـ). الأنيس المطرب في روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. تحقيق: عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية. الرباط، ط2. 1420هـ / 1999م.
2. ابن حيان القرطبي، أبو مروان (ت. 469هـ / 1076م). المقتبس من أنباء أهل الأندلس. تحقيق: محمود علي مكي. دار الكتاب العربي، بيروت، 1393هـ / 1973م.
3. ابن خلدون، عبد الرحمن (ت. 808هـ / 1406م). المقدمة. دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، 1982م.
4. ابن عذاري المراكشي (ت. بعد 695هـ / 1296م). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. مكتبة دار صادر، بيروت، د.ت، ج2.
5. ابن كردبوس، أبو مروان عبد الملك التوزري (ت. بعد 612هـ / 1215م تقريبا). تاريخ الأندلس (الإكفاء في تاريخ الخلفاء). المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، 1966م، مج13.
6. الدليمي، انتصار محمد صالح. التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الأندلس خلال الفترة (300–366هـ / 912–976م). جامعة الموصل، 2005م.
7. الحجي، عبد الرحمن علي. التاريخ الأندلسي (من الفتح حتى سقوط غرناطة). دمشق، بيروت: دار القلم، المنارة، ط3، 1407هـ / 1987م.
8. الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت. القرن 9هـ). الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق: إحسان عباس. مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.
9. مكي، الطاهر أحمد. دراسات عن ابن حزم وكتاب طوق الحمامة. دار المعارف، القاهرة، ط4، 1993م.
10. كحيلة، عبادة عبد الرحمن رضا. الخصوصية الأندلسية وأصولها الجغرافية. عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ط1، 1995م.
11. حسن، منى. المسلمون في الأندلس وعلاقتهم بالفرنجة. دار الفكر العربي، القاهرة، 1986م.
12. خلف، سالم بن عبد الله. نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس. مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، ط1، 2003م.
13. زكي، عبد الرحمن. صناعة السيف الإسلامي. مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، م20، 1979–1980م.
14. عوض، عبد الفتاح. إشراقات أندلسية: صفحات من تاريخ الحضارة الإسلامية في الأندلس. عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ط1، 2007م.
15. شبارو، عصام محمد. تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين. دار مصباح الفكر، بيروت، 1987م.
16. أحمد، علي. الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام. دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م.

17. الشطاط، علي حسين. تاريخ الإسلام في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة. دار قباء، القاهرة، 2001م.
18. القاضي عياض، عياض بن موسى (ت. 544هـ / 1149م). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. ج1. تحقيق: محمد سالم هاشم. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ / 1998م.
19. القزويني، زكريا بن محمد (ت. 682هـ / 1283م). آثار البلاد وأخبار العباد. دار صادر، بيروت، د.ت.
20. الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد (ت. 1315هـ / 1897م). الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري. دار الكتاب، الدار البيضاء، ط1، 1997م، ج1.
21. بروفنسال، ليفي. الحضارة العربية في إسبانيا. ترجمة: الطاهر أحمد مكي. دار المعارف، القاهرة، ط3، 1994م.
22. قجة، محمد حسن. محطات أندلسية. الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1405هـ / 1985م.
23. طقوش، محمد سهيل. تاريخ المسلمين في الأندلس: 91 – 897هـ / 710 – 1492م. ط3. دار النفائس، بيروت، 1431هـ / 2010م.
24. المقري، شهاب الدين أحمد (ت. 1041هـ / 1631م). نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت، 1988م.
25. الونشريسي، أبو العباس أحمد (ت. 914هـ / 1508م). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب. وزارة الأوقاف، المغرب، 1981م.
26. ياقوت، شهاب الدين الرومي (ت. 626هـ / 1229م). معجم البلدان. دار صادر، بيروت، 1397هـ / 1977م.
27. عباسي، يحيى أبو المعاطي محمد. الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1421هـ / 2000م.

-المصادر الأجنبية:

1. Barrucand, Marianne & Bednorz, Achim, Moorish Architecture in Andalusia, Taschen, 2002.
2. Holmes-Walker ،Anthony (2004). Life-enhancing plastics : plastics and other materials in medical applications. London: Imperial College Press.
3. Lévi- Provençal, Histoire de L'Espagne musulmane ،Paris ،1950 ،T. 3.
4. Rabbi Jos. Krauskopf-The Jews and Moors in Spain. Kanasa City. M. Berkowitz & co – 1887.
5. The Literature of Al-Andalus (The Cambridge History of Arabic Literature). New Ed ed. New York: Cambridge University Press.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Abd al-Fattah Awad, Andalusian Illuminations: Pages from the History of Islamic Civilization in Al-Andalus, Ain for Studies and Research, Cairo, 1st ed., 2007.

2. Abdul Rahman Ali Al-Hajji, The Andalusian History (From the Conquest to the Fall of Granada), Damascus, Beirut: Dar al-Qalam, Al-Manarah, 3rd ed., 1407 AH / 1987 AD.
3. Abdul Rahman Zakī, The Craft of the Islamic Sword, Journal of the Egyptian Institute for Islamic Studies, Madrid, Vol. 20, 1979–1980.
4. Al-Himyari, Muhammad ibn Abd al-Mun'im, Al-Rawd al-Mi'tar fi Khabar al-Aqtar, Ed. Ihsan Abbas, Beirut: Maktabat Lubnan, 2nd ed., 1984.
5. Ali Ahmad, The Andalusians and Maghrebis in the Levant, Dar Tlas, Damascus, 1st ed., 1989.
6. Ali Hussein Al-Shattat, The History of Islam in Al-Andalus: From the Arab Conquest to the Fall of the Caliphate, Dar Qibaa, Cairo, 2001.
7. Al-Maqqari, Shihab al-Din Ahmad (d. 1041 AH / 1631 AD), Nafh al-Tib fi Ghusn al-Andalus al-Ratib, Ed. Ihsan Abbas, Dar Sadir, Beirut, 1988.
8. Al-Nasiri, Abu al-'Abbas Ahmad ibn Khalid, Al-Istiqsa li-Akhbar Duwal al-Maghrib al-Aqsa, Ed. Ja'far al-Nasiri and Muhammad al-Nasiri, Casablanca: Dar al-Kitab, 1st ed., 1997, Vol. 1.
9. Al-Qazwini (Zakariya ibn Muhammad) (d. 682 AH / 1283 AD), Athar al-Bilad wa Akhbar al-'Ibad, Dar Sadir, Beirut, n.d.
10. Al-Wansharisi (Abu al-Abbas Ahmad) (d. 914 AH / 1508 AD), Al-Mi'yar al-Mu'rib wa al-Jami' al-Mughrib 'an Fatawa Ahl Ifriqiyya wa al-Andalus wa al-Maghrib, Ministry of Endowments, Morocco, 1981.
11. Barrucand, Marianne & Bednorz, Achim, Moorish Architecture in Andalusia, Taschen, 2002.
12. Dr. al-Tahir Ahmad Makki, Studies on Ibn Hazm and the Book "Tawq al-Hamamah", Dar al-Ma'arif, Cairo, 4th ed., 1993.
13. Dr. Mona Hassan Ahmad, Muslims in Al-Andalus and Their Relations with the Franks, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1986.
14. Dr. Ubadah Abd al-Rahman Reda Kaheela, Andalusian Particularity and Its Geographical Origins, Ain for Studies and Research, Cairo, 1st ed., 1995.
15. Holmes-Walker, Anthony (2004), Life-enhancing Plastics: Plastics and Other Materials in Medical Applications, London: Imperial College Press.
16. Ibn Abi Zar`, Abu al-Hasan (d. 8th century AH), Al-Anis al-Mutrib fi Rawd al-Qirtas fi Akhbar Muluk al-Maghrib wa Tarikh Madinat Fas, Ed. Abdul Wahhab ibn Mansour, Royal Printing Press, Rabat, 2nd ed., 1420 AH / 1999 AD.
17. Ibn Hayyan al-Qurtubi, Abu Marwan (d. 469 AH / 1076 AD), Al-Muqtabis min Anba' Ahl al-Andalus, Ed. Mahmoud Ali Makkī, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1393 AH / 1973 AD.
18. Ibn Hayyan al-Qurtubi, Abu Marwan, Al-Muqtabis, Ed. Pedro Chalmeta et al., Spanish-Arab Institute of Culture & Faculty of Arts, Rabat, Madrid, 1979.
19. Ibn Idhari al-Marrakushi (d. after 695 AH / 1296 AD), Al-Bayan al-Mughrib fi Akhbar al-Andalus wa al-Maghrib, Dar Sadir Library, Beirut, n.d., Vol. 2.
20. Ibn Kardabus, Abu Marwan Abd al-Malik al-Tawzari (d. after 612 AH / ca. 1215 AD), Tarikh al-Andalus (Al-Ikfāʾ fī Tarikh al-Khulafāʾ), Egyptian Institute for Islamic Studies, Madrid, 1966, Vol. 13.
21. Ibn Khaldun, Abd al-Rahman (d. 808 AH / 1406 AD), Muqaddimah (Introduction), Dar al-Kitab al-Lubnani, Maktabat al-Madrasa, Beirut, 1982.
22. Intisar Muhammad Saleh Al-Dulaimi, Internal and External Challenges Faced by Al-Andalus during the Period (300-366 AH / 912-976 AD), University of Mosul, 2005.

23. Issam Muhammad Shubaro, The History of Beirut from the Earliest Times to the 20th Century, Beirut: Dar Misbah al-Fikr, 1987.
24. Lévi-Provençal, Arab Civilization in Spain, Trans. by al-Tahir Ahmad Makki, Dar al-Ma‘arif, Cairo, 3rd ed., 1994.
25. Lévi-Provençal, Histoire de l’Espagne musulmane, Paris, 1950, Vol. 3.
26. Muhammad Hassan Qajja, Andalusian Stations, Saudi Publishing and Distribution House, Jeddah, 1st ed., 1405 AH / 1985 AD.
27. Muhammad Suhail Taqoush, History of Muslims in Al-Andalus: 91-897 AH / 710-1492 AD, 3rd ed., Beirut: Dar al-Nafa’is, 1431 AH / 2010 AD.
28. Qadi Iyad, Iyad ibn Musa (d. 544 AH / 1149 AD), Tartib al-Madarik wa Taqrib al-Masalik li Ma‘rifat A‘lam Madhhab Malik, Vol. 1, Ed. Muhammad Salim Hashim, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1418 AH / 1998 AD.
29. Rabbi Jos. Krauskopf, The Jews and Moors in Spain, Kansas City: M. Berkowitz & Co., 1887.
30. Salem bin Abdullah Khalaf, Governance Systems and Rulership Customs of the Umayyads in Al-Andalus, King Fahd National Library, Medina, 1st ed., 2003.
31. The Literature of Al-Andalus, in The Cambridge History of Arabic Literature, New Edition, New York: Cambridge University Press.
32. Yahya Abu al-Ma‘ati Muhammad Abbasi, Agricultural Ownership and Its Effects in the Maghreb and Al-Andalus, Unpublished PhD Thesis, Faculty of Dar al-‘Ulum, Cairo University, 1421 AH / 2000 AD.
33. Yaqut al-Hamawi, Shihab al-Din al-Rumi (d. 626 AH / 1229 AD), Mu‘jam al-Buldan, Dar Sadir, Beirut, 1397 AH / 1977 AD.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X